

## العرض المبدئي لخطة البحث القانوني

### عنوان البحث

المسؤولية الجنائية والمدنية لضحايا الحسابات الجسر في جرائم الاحتيال الإلكتروني  
دراسة تحليلية مقارنة في ضوء معيار حسن النية وضوابط التمييز بين الضحية والشريك

### أولاً: مقدمة البحث

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية، الأمر الذي صاحبه تطور مواز في أساليب الجرائم الإلكترونية، ولا سيما جرائم الاحتيال الإلكتروني التي أصبحت تعتمد على وسائل تقنية متقدمة كالتصيد الاحتيالي والهندسة الاجتماعية والروابط الإلكترونية المضللة وانتحال الصفات الرسمية.

ومن أبرز الصور المستحدثة لهذه الجرائم استغلال ما يعرف بالحسابات الجسر (Money Mule Accounts)، حيث يستدرج أشخاص – غالباً من حسني النية – إلى تمكين الجناة من استخدام حساباتهم البنكية في تمرير الأموال المتحصلة من الجرائم الإلكترونية دون علمهم بحقيقة النشاط الإجرامي.

وتثير هذه الظاهرة إشكالية قانونية دقيقة تتمثل في تحديد المركز القانوني لصاحب الحساب المستغل، ومدى قيام مسؤوليته الجنائية أو المدنية، والتمييز بين الضحية والشريك في ضوء معيار حسن النية والقصد الجنائي.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل هذه الإشكالية في ضوء الأنظمة السعودية، مع إجراء دراسة مقارنة بالتشريعين المصري والإماراتي، والاستفادة من الاتجاهات الأوروبية الحديثة.

### ثانياً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود معيار قانوني واضح يميز بين الضحية التي استغل حسابها البنكي نتيجة وسائل احتيالية، وبين الشريك الذي اشترك بإرادة وعلم في تمرير الأموال المتحصلة من الجريمة، ويترتب على هذا الغموض تفاوت في تطبيق المسؤولية الجنائية والمدنية، واحتمال مساءلة بعض الضحايا جنائياً رغم انتفاء القصد الجنائي لديهم.

### ثالثاً: أسئلة البحث

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما المقصود بالحسابات الجسر في جرائم الاحتيال الإلكتروني؟
- ٢- ما الطبيعة القانونية لاستغلال الحسابات البنكية في تمرير الأموال غير المشروعة؟
- ٣- ما مدى اشتراط القصد الجنائي لقيام المسؤولية الجنائية لصاحب الحساب؟
- ٤- هل يعد حسن النية قرينة على انتفاء المسؤولية الجنائية؟

٥- متى تثور المسؤولية المدنية رغم انتفاء المسؤولية الجنائية؟

٦- ما ضوابط التمييز بين الضحية والشريك في جرائم الحسابات الجسر؟

٧- ما موقف الأنظمة السعودية مقارنة بالتشريعين المصري والإماراتي والاتجاهات الدولية؟

٨- ما دور المؤسسات المالية والتعاون الدولي في مكافحة هذا النوع من الجرائم؟

#### رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- ١- بيان الطبيعة القانونية للحسابات الجسر.
- ٢- تحديد أركان المسؤولية الجنائية في جرائم الاحتيال الإلكتروني.
- ٣- بيان أثر حسن النية في انتفاء القصد الجنائي.
- ٤- تحديد نطاق المسؤولية المدنية للضحية المستغلة.
- ٥- وضع ضوابط قانونية للتمييز بين الضحية والشريك.
- ٦- دراسة التنظيم السعودي مقارنة بالتشريعين المصري والإماراتي.
- ٧- بيان الاتجاهات الحديثة في الاتحاد الأوروبي.

#### خامساً: أهمية البحث

##### الأهمية العلمية

- معالجة موضوع حديث لم يحظ بدراسة مستقلة بصورة كافية .
- إثراء المكتبة القانونية العربية في مجال القانون الرقمي .
- إبراز العلاقة بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في جرائم الاحتيال الإلكتروني .
- تقديم معيار قانوني للتمييز بين الضحية والشريك .

##### الأهمية العملية

- مساعدة جهات التحقيق والقضاء في التكيف القانوني السليم .
- دعم المؤسسات المالية في تطوير سياسات الحماية .
- تعزيز حماية ضحايا الاحتيال الإلكتروني .
- دعم جهود مكافحة غسل الأموال والجرائم الرقمية .

## سادساً: منهج البحث

يعتمد البحث على:

- المنهج التحليلي .
- المنهج المقارن .
- المنهج التأصيلي .

## سابعاً: حدود البحث

### الحدود الموضوعية

دراسة المسؤولية الجنائية والمدنية لضحايا الحسابات الجسر الناتجة عن جرائم الاحتيال الإلكتروني.

### الحدود النظامية

- النظام السعودي .
- القانون المصري .
- القانون الإماراتي .

مع الاستفادة من:

- التشريعات الأوروبية .

## ثامناً: الدراسات السابقة

يعرض البحث أبرز الدراسات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وغسل الأموال والاحتيال الإلكتروني، مع بيان أن أغلبها ركز على تجريم الأفعال أو مكافحة غسل الأموال، بينما لم تتناول بصورة مستقلة المسؤولية الجنائية والمدنية لضحايا الحسابات الجسر في ضوء معيار حسن النية والتمييز بين الضحية والشريك، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

## تاسعاً: خطة البحث

### الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاحتيال الإلكتروني والحسابات الجسر.

- المبحث الأول: ماهية الاحتيال الإلكتروني .
- المبحث الثاني: الطبيعة التقنية للوسائل الإجرامية .
- المبحث الثالث: مفهوم الحسابات الجسر .

. المبحث الرابع: أنواع ضحايا الجرائم الإلكترونية.

## الفصل الثاني

المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية المقارنة.

- . المسؤولية الجنائية في النظام السعودي .
- . المسؤولية الجنائية في القانون المصري .
- . المسؤولية الجنائية في التشريع الإماراتي .
- . أثر حسن النية في انتفاء المسؤولية الجنائية .

## الفصل الثالث

المسؤولية الجنائية في سياق الاحتيال الوظيفي وتمرير رمز التحقق.(OTP)

## الفصل الرابع

المسؤولية المدنية.

- . الأساس القانوني للمسؤولية المدنية .
- . الخطأ المشترك .
- . مسؤولية المؤسسات المالية .

## الفصل الخامس

التعاون الدولي واسترداد متحصلات الجريمة.

## الفصل السادس

الدراسة المقارنة الدولية.

- . النموذج الأوروبي .

## الفصل السابع

التحليل النقدي المقارن والنتائج والتوصيات.

## الفصل الثامن

انتفاء المسؤولية الجنائية وإمكانية قيام المسؤولية المدنية.

## الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات.

## عاشراً: النتائج المتوقعة

يتوقع أن تنتهي الدراسة إلى أن حسن النية يمثل معياراً جوهرياً في نفي القصد الجنائي، وأن الإهمال المجرد لا يكفي لقيام المسؤولية الجنائية، مع إمكانية قيام المسؤولية المدنية وفقاً لقواعد الخطأ والسببية، وضرورة تبني معيار قضائي وتشريعي واضح للتمييز بين الضحية والشريك، مع تعزيز المسؤولية المؤسسية والتعاون الدولي في مكافحة جرائم الاختتيال الإلكتروني.

## الحادي عشر: المراجع الأولية

- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي .
- نظام مكافحة غسل الأموال السعودي .
- نظام المعاملات المدنية السعودي .
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري .
- قانون العقوبات المصري .
- المرسوم بقانون الإماراتي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ .
- المرسوم بقانون الإماراتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ .
- Directive 2013/40/EU.
- Directive (EU) 2019/713.
- GDPR.
- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات .
- عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المعلوماتية .